

## PRESS CLIPPING SHEET

<b>PUBLICATION:</b>	Al Gomhoureya
<b>DATE:</b>	26-May-2016
<b>COUNTRY:</b>	Egypt
<b>CIRCULATION:</b>	600,000
<b>TITLE :</b>	Government makes difficult decision by increasing prices of drugs costing less than EGP 30 by 20%
<b>PAGE:</b>	14
<b>ARTICLE TYPE:</b>	Drug-Related News
<b>REPORTER:</b>	Hayam Abdel Hafez



الصحة ونقابة الصيادلة وغرفة صناعة الأدوية. وشدد على أن القرار يصب في مصلحة المريض المصري الذي عانى في الفترة الأخيرة عدم توافر هذه الأدوية، واضطر إلى شراء بدائلها المستوردة ذات السعر المرتفع والجميع كان يعلم هذا. وأضاف أن القرار يأتي محاولة صادقة لإنقاذ صناعة الدواء المصري التي كادت تنقرض بسبب الخسائر التي ترتبت على ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية التي عانيت منها خلال الفترة الماضية، ومازلنا نعاني، والتي تمثل ما يقرب من ٨٠٪ من مدخلات صناعة الدواء في مصر. وشدد نقيب الصيادلة على أن صيادلة مصر ينتظرون من وزارة الصحة والإدارة المركزية للشئون الصيدلية إلزام شركات الأدوية التي زاد سعرها بتنفيذ القرار الوزاري رقم ٤٩٩ والذي يرفع زيادة سعر الدواء، بزيادة هامش الربح الذي تقدمه الشركات للصيادلة، لافتاً إلى أن تنفيذ هذا القرار يأتي بمثابة رفع الظلم الذي تتعرض له ما يقرب من ٧٠ ألف صيدلية منتشرة في كل أرجاء مصر، وتمثل خط الدفاع الأول عن صحة المريض المصري. وأشار إلى أن هامش ربح الصيدلي الذي تقدمه له الشركات منذ سنوات طويلة لم يزد رغم ازدياد الأعباء الواقعة على الصيدليات في ظل ارتفاع الأرباح والرواتب والمراقب المختلفة.

للناحية الاقتصادية فالزيادة التي خرجت لبعض الأصناف تبدأ من جنيهين وصولاً إلى جنيهات وهي لا تصيف ولا تقدم أي مكاسب اقتصادية لبعض الأصناف من شركات قطاع الأعمال التي لم يتحرك سعرها منذ ٢٠ عاماً مقارنة بالتكلفة الفعلية التي تتحملها هذه الشركات، علاوة على وجود أصناف دوائية زاد سعرها بفعل هذا القرار لم تكن في حاجة لزيادتها. وأكد الطويلة أنه يجب مساندة شركات الدواء الوطنية «قطاع الأعمال» التي خسرت الملايين وتضائل إنتاجها خلال السنوات الأخيرة. من جانبه قال الدكتور محيي الدين عبيد نقيب الصيادلة إن قرار مجلس الوزراء برفع أسعار الأدوية سيؤدي إلى رفع هامش ربح الصيدلي على جميع الأدوية التي تقرر زيادتها، وذلك بما يناسب القانون ٤٩٩ لعام ٢٠١٢، مؤكداً أن ذلك حق لجميع الصيادلة. وأوضح أن هامش الربح سيرتفع لتلك الأدوية بعد رفع سعرها، حيث سيكون ٢٥٪ للأدوية المصنعة محلياً و١٨٪ للأدوية المستوردة، مؤكداً أن تلك الزيادة جاءت بالاتفاق بين كل من وزارة

بعد قرار رفع أسعار الأقل من ٣٠ جنيهاً بنسبة ٢٠٪

# الحكومة تشرب «الدواء المر»

«مجاهد»: ندرس القرار منذ فترة طويلة.. وهدفتنا توفير جميع الأدوية

«الطويلة»: الحفاظ على صناعة الدواء مع أزمة ارتفاع سعر الدولار.. خطوة مهمة

## هيام عبد الحفيظ

أصاحب القرار في الدولة للحفاظ على قطاع صناعة الدواء، في ظل ارتفاع سعر الدولار ونقص بعض أصناف الأدوية الحيوية والصحائية. وأشار الطويلة إلى أن مصر تستورد معظم المواد الخام والمواد المغذية لصناعة الدواء، من الخارج بما يوازي أكثر من ٩٠٪ من حجم صناعة الدواء مؤكداً أن المكونات الخاصة لصناعة الدواء والتي تبلغ ٣٦ مليار جنيه وهو ما يعني خسارة شركات الدواء الوطنية المستوردة للمواد الخام في ظل هذه الأزمة ولذلك فقرار زيادة سعر الدواء كان ضرورياً جداً. وأضاف رئيس لجنة صناعة الدواء بنقابة الصيادلة أنه رغم أن قرار زيادة سعر الدواء قد يعطي قبلة الحياة لشركات الدواء الوطنية لكنني أوصف بقرار التقاط الأنفاس لافتاً إلى أن هذا القرار يحتاج إلى إعادة النظر في البعد الاجتماعي والاقتصادي الخاص به وبالنسبة

الدول الذي يتم التعامل به لتصنيع الدواء واستيراد مكوناته فسعر أى سلعة يتحرك بمجرد تحرك أسعار الدولار ولكن رغم ذلك استمر سعر الدواء ثابتاً في مصر وهو الأمر الذي أسفر عنه تحمل شركات إنتاج الدواء للخسارة فالشركات هي التي تتحمل تكاليف الإنتاج الخاصة بالأدوية في ظل أزمة الدولار التي تؤدي إلى تكبد شركات الدواء خسائر فادحة لأنها تستورد المواد الخام بالدولار. وأشار عوف إلى أن الزيادة في أسعار الدواء لا تمس الطبقات والفئات الاجتماعية الفقيرة فهي زيادة لا تتجاوز ٢٠٪ من المعدل الذي كان عليه سعر الدواء أي لا تشكل فارقاً كبيراً إضافة إلى كونها تساهم في تخفيف أزمة الدواء الذي تالفص بصورة كبيرة خلال الفترة الماضية وهو الأمر الذي اضطرت الحكومة إلى تحريك أسعار بعض الأدوية. من جانبه أكد الدكتور صبرى الطويلة رئيس لجنة صناعة الدواء بنقابة صيادلة مصر أن قرار تحريك الأسعار قرار جريء، لافتاً إلى أن نقابة الصيادلة بذلت جهداً كبيراً فيه وسعيها مع كل

رفعت الحكومة مؤخراً أسعار الدواء المصري الأقل من ٣٠ جنيهاً بنسبة ٢٠٪ مؤكداً أن هذا الارتفاع في صالح المواطن المصري مؤكداً أن بعض الأدوية أصبحت نادرة الوجود في الصيدليات بسبب أحجام شركات الأدوية عن تصنيعها نظراً لتدني سعرها. في البداية أكد الدكتور خالد مجاهد المتحدث باسم وزارة الصحة أن تحريك أسعار الأدوية سيعمل على توافرها في الأسواق بشكل كامل وإن تحدثت أي أزمة مشيرة إلى أن وزارة الصحة ومجلس الوزراء يدرسون هذا القرار منذ فترة طويلة مؤكداً أن هدف قرار الزيادة هو توفير جميع الأدوية منخفضة السعر التي كانت ناقصة في السوق المحلية والتي كان البديل لها أدوية مستوردة مرتفعة الأسعار. أكد مجاهد أن القرار يفرض على الشركات سرعة تنفيذ القرار الخاص بمنظومة تتبع الدواء «الباركود» وذلك خلال عام مع مراقبة صارمة من قطاع الصيدلة لتنفيذ القرار كما يلزم الشركات بتوفير المستحضر بكميات تكفي السوق وإذا لم يتم الالتزام سيتم سحب ترخيص المستحضر من الدولة في مصر، وشدد مجاهد على أن هذا القرار سيتم تطبيقه بحسم ولن يسمح لأحد بتجاوز هذه الزيادة وسيتم تشديد الرقابة على الصيدليات ومحاسبة أى مسئول. من ناحية أخرى أكد على عوف رئيس الجمعية العامة للأدوية بالغرف التجارية أن أزمة الدواء كانت تحتاج إلى حلول سريعة من الحكومة خاصة أنها مشكلة قديمة سببها التسعيرة الجبرية التي كانت تلتزم منذ ٢٠ عاماً إلى وقتنا الحاضر في الوقت الذي ارتفع خلاله سعر



## PRESS CLIPPING SHEET